ورقة عمل

الفرق بين البيع والربا

أضرار الربا وعلاقته بإفساد شؤون الاقتصاد والمعيشة

محمد محمد أحمد الآنسي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على محمد وآل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل أكاديمي متكامل للفروق الجوهرية بين البيع والربا، من منظور شرعي واقتصادي، وبيان أثر كل منهما على معيشة الشعوب والتنمية الاقتصادية.

وتوضح الورقة أن العائد المالي من البيع الحقيقي **يضيف قيمة للثروة العامة ويعزز الإنتاج والنمو الاقتصادي**، بينما العوائد الربوية **منتفخة، بلا قيمة حقيقية، تؤدي إلى الظلم الاجتماعي، الاحتكار، التضخم، والفقر.**

تعتمد الدراسة على القرآن الكريم كنص تشريعي أساسي، مع دعم التحليل بالبيانات الاقتصادية الواقعية، والدراسات الحديثة حول تأثير الربا على الاقتصادات العالمية.

تناقش هذه الورقة الفرق الجوهري بين البيع والربا من منظور اقتصادي واجتماعي، موضحةً كيف أن الربا ليس مجرد ممارسة مالية خاطئة، بل آلية تدمير اقتصادي تؤثر مباشرة على حياة البشر ومعيشتهم.

كما تستعرض الورقة أضرار الربا على الاقتصاد، وعلاقته بزيادة الفقر، وتفاقم التفاوت الاجتماعي، ومنع أي نهوض تنموي. وتهدف إلى تقديم رؤية شاملة للمسؤولية عن أهمية الالتزام بتحريم الربا وتجريم التعامل به وعلاقتها بتمكين الفئة المحتاجة للتمكين في المجتمعات وتقوية الطبقة المتوسطة وتمكينها من الإنتاج بدلاً عن مصالح الشركات العالمية وفروعها المحلية المكونة من الوكلاء وعمالقة التعليب والتعبئة والاستيراد.

أهمية الدراسة:

١. توضح الفرق بين البيع والربا من الناحية المالية والاقتصادية.

٢. تحليل أثر الربا على معيشة الشعوب والتنمية الاقتصادية.

٣. تقدم توصيات عملية مهمة للسياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

المقدمة

البيع والربا شكلان مختلفان تمامًا إلى حد أبعد من التناقض من حيث المبادئ والأثر المالي والاقتصادي والاجتماعي.

فالبيع هو عملية تبادل عادلة للسلع والخدمات مقابل ثمن معلوم، يحقق توازنًا وعدلاً في عوائده، بينما ينتج عن الربا زيادة مالية من دون انتاج تشكل انتفاخاً وتضخماً لأنها ليست من عمل وإنتاج شي له قيمة ونفع؛ وهذا النوع من المال (العائد من غير بيع شيء له قيمة) تصعب إضافته إلى الثروة العامة، وحين يتم فرضه تحدث مشكلة تلقائياً لا تقل أضرارها الاقتصادية عن أضرار الورم الخبيث بالنسبة للخلايا في جسم الإنسان.

تعد مشكلة الربا وموضوعها من أهم المشاكل الاقتصادية وأكثرها تأثيرًا على حياة الناس، حيث ترتبط مباشرة بمعيشة الشعوب، وحركة الاقتصاد، وعدالة توزيع الثروة.

من المعلوم بأن الله -سبحانه وتعالى- وضع قواعد واضحة يمكن القول بأنها حددت العائد المالي السليم دون غيره، وحفظت القيمة من الاختلال والتخريب، انطلاقا من المضمون الاقتصادي الوارد في قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾. بالإضافة إلى آيات أخرى في نفس السياق وفي صميم الموضوع نفسه

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُم قَالُوا إِنمَّا البَيعُ مِثلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ البَيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِن رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمرُهُ إِلى اللهِ وَمَن عَادَ فَأُولَئِكَ أَصحَابُ النَّارِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ سورة البقرة 275 ,

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا**﴾ سورة البقرة ٢٧٦ .

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**

إِن كُنتُم مُؤمِنِينَ * فَإِن لم تَفعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَربٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبتُم فَلَكُم رُؤُوسُ أَموَالِكُم لاَ تَظلِمُونَ وَلاَ تُظلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٧٥ - ٢٧٩.

قال الله سبحانه وتعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾**سورة البقرة: (الآيتان ٢٧٨ ــ ٢٧٩).

لقد جاءت هذه التشريعات لتشكل حماية للقيمة، مؤكدة بأن العائد المالي السليم لا بد أن يكون من بيع سلعة تم إنتاجها كلَّفت مدخلات وجهداً «عمل» ولها نفع وقيمة للمجتمع.

وهي المقومات المعتمدة نفسها في الاقتصادي الحقيقي، الذي كانت البشرية على عهد ومعرفة به منذ زمن قديم، قبل أن يقوم اليهود المرابون بنشر الربا وفرض العملات الربوية الورقية.

وحين جاءت هذه التشريعات بحماية للقيمة فإن هذا يعني أن يكون العائد المالي من مصدرين فقط:

- **الأول: من بيع سلعة كلفت جهداً وفيها نفع وقيمة.**
- **الثاني: أجرة على عمل فيه نفع وقيمة أو قيمة مضافة.**

اليوم مع الأخذ بعين الاعتبار النظر في نتائج الدراسات والتحليل لأسباب المشاكل الاقتصادية نجد أنها في معظمها تنحصر في العائد الربوي من غير إنتاج.

بمعنى أن القاعدة الثابتة في آليات بناء الثروة بشكل صحيح يجب أن تكون من عائد مالي عن بيع سلعة تم انتاجها وفيها نفع وقيمة.

والقبول بعائد من مصادر أخرى مختلفة عن مضمون القرآن ورؤية الإسلام وتشريعات الخالق من شأنه أن يجلب معه الأثر السيء والضرر في معيشة الناس.

لقد شكلت التشريعات الإلهية حماية فريدة ومميزة للقيمة لو أن البشرية ملتزمة بها لكان وضعها المعيشي اليوم دون محق وبلا تضخم ونظيف خال من الاحتكار والظلم الاقتصادي والفقر الذي بات منتشراً على نطاقات واسعة في كل أرجاء المعمورة.

وعند عقلاء البشرية كلهم من أرسطو إلى يومنا هذا ثمة اعتراف بأن المال الربوي بلا قيمة، منتفخ وراب، يحمل مشكلة سرطانية في تضخمه، ويترتب على القبول به الكثير من الضرر على المجتمعات والشعوب في كل جوانب الحياة والمعيشة.

الفصل الأول
الإطار الاقتصادي للمال

البيع والربا: التناقض الأساسي

- **البيع:** المال الناتج عن بيع سلعة منتجة ونافعة، ويضاف بشكل طبيعي إلى الثروة العامة.
- **الربا:** المال بلا قيمة، منتفخ كالزبد، لا يمكن إضافته للثروة العامة، ويترتب عليه تضخم وظلم واسع.

ضوابط العائد المالي في الاقتصاد الحقيقي، في الإسلام

- أن يكون من بيع سلعة تم إنتاجها وكلفت جهداً وكلفة ومدخلات أو نقلاً وقيمة مضافة.
- أو مقابل أجرة على عمل فيه نفع وقيمة.
- أما العوائد الربوية **فلا ترتبط بالإنتاج ولا بالقيمة الحقيقية للسلعة**، مما يؤدي إلى خسارة القيمة الاقتصادية للمال وارتفاع الظلم الاجتماعي.

تحليل

- البيع يعزز دور الإنسان كمنتج، ويوجه الاقتصاد نحو النمو الفعلي، بينما الربا

يعزز دور المال النقدي كسلعة مجردة، مما يفسد الدور الإنتاجي ويزيد من تركيز الثروة في أيدي قلة محدودة. وهذه الطريقة متناقضة مع تشريعات رب العالمين سبحانه وتعالى ولا تحقق الهدف الاقتصادي والمقصد العادل في مضمون الآية الكريمة التي جاءت لدعم استمرار الدوران الاقتصادي ومنع الاكتناز وهي قول الله تبارك وتعالى: (كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم).

- **والربا ليس ظلمًا ماليًا وترسيخاً للاحتكار فقط؛ بل هو عامل رئيسي في تعثر التنمية، وارتفاع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.**

الفصل الثاني
أثر الربا على معيشة الشعوب والتنمية الاقتصادية

الأموال الربوية: بلا قيمة، كالزبد الرابي

- المال الربوي لا يعتمد على الإنتاج، ولا يمكن إضافته للثروة العامة، وهو كالزبد الذي يذهب جفاءً، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ... فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الرعد: ١٧]

العوائد الربوية تؤدي إلى:

- o تضخم الأسعار وفقدان القيمة الشرائية للنقود
- o زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء
- o تقييد حركة الأموال في الإنتاج النافع.

الربا والظلم الاجتماعي

- المرابون يسيطرون على الأموال الحقيقية بديلاً عن التضخم، ويترتب على ذلك ظلم واضح للشعوب:
  - o زيادة الضرائب المخفية والمعلنة، وهي أعباء تنعكس في أسعار السلع والخدمات فيتحملها المواطنون.
  - o تراكم الثروة في أيدي فئة محدودة
  - o توسعة دائرة الفقر والبطالة.

الربا والاحتكار ومنع الاكتفاء الذاتي

- يدمر الربا كل فئات المجتمع؛ وإن كان في دورات الازدهار يحقق نمواً للمرابين لكنه نموٌ مخادع شكلي ومؤقت، ما يلبث أن يتحول إلى مشكلة حيث يتعرض للمحق والركود القاتل المميت لحركة الاقتصاد والتجارة.
- والاحتكارات تمنع تمكين المجتمع والفئة المحتاجة للتمكين، وتقضي على فرص نهوض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعيق تحقيق الاكتفاء الذاتي.

مثال:

الربا والاحتكارات تجعل الاقتصاد العام تحت سيطرة فئة صغيرة من القوى التجارية تفرض سيطرتها على السلع الأساسية وبحسب امتدادها تلتزم بالاستيراد وإذا قامت بالإنتاج فمجرد تعبئة وتغليف لمواد مستوردة وهذه السياسات الاقتصادية تقود بشكل حتمي إلى منع نهوض الإنتاج المحلي، وبالتالي: ضعف القوة الشرائية للعملة وتآكل القدرة الشرائية من يد الفئة المستهلكة كنتاج طبيعي حين لا تكون الفئة المستهلكة فئة منتجة يختل التوازن الاقتصادي، وينتهي الوضع بمعاناة للناس، ومصير سيء وتجويع وبؤس في حياة الشعوب.

التمكين الاقتصادي في ظل البيع الحقيقي

- تحويل الفرد المستهلك إلى منتج يعزز الاقتصاد المحلي
- تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان في الإنتاج
- تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات
- انخفاض البطالة وتحقيق عدالة اجتماعية
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يخلق فرص عمل مستدامة

الفصل الثالث
حرب الإسلام ضد الربا والمرابين

أشكال حرب الله ورسوله على الربا

١. الحروب العملية والنصوص الشرعية:

- o حظر الربا في زمن الرسول صلوات الله عليه وآله بشكل صارم.
- o التهديد بالعقوبات الكبيرة ضد من يتعامل بالربا، مع تشديد على أن الربا من أكبر الكبائر.

٢. القيادة المعاصرة:

- o الامتداد لولاية الله ورسوله في منع الربا ضمن الدولة والقيادات الاقتصادية المسؤولة.
- o تطبيق ضوابط اقتصادية تمنع الظلم الناتج عن الربا.

الربا وأثره على النظام المالي العالمي

- الأنظمة التي تعتمد الفائدة تُخضِعُ الدولَ للشروط الاقتصادية العالمية وتضطر لدفع فوائد للدولار من:

١. الإيرادات العامة (تُهدر على فوائد الديون بدل المشاريع الأساسية).

٢. الضرائب والرسوم على المواطنين.

٣. طباعة النقود الورقية (برامج التيسير الكمي) ⊠ تضخم مستمر.

الفصل الرابع
المقاصد الأخلاقية والاقتصادية لتحريم الربا

الأهداف الاجتماعية

- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- حماية الفقراء والمستهلكين من الظلم المالي.
- منع تراكم الثروة في دائرة الأغنياء فقط.

الأهداف الاقتصادية

- توفير فرص العمل.
- الحد من البطالة.
- توجيه رؤوس الأموال نحو الإنتاج والنمو الحقيقي.
- تمكين المجتمع بتعزيز المشاركة في الانتاج.

الربا والتنمية الاقتصادية الحقيقية

- الربا يعطل النقود ويحد من المبادلات التجارية، ويزيد البطالة ويقلل من الإنتاج، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وانكماش المشاريع الاستثمارية، كما يعزز الاستهلاك بدلاً من الإنتاج.

الفصل الخامس
الربا في الاقتصاد الحديث وآثاره على النظام المالي العالمي

تراكم الأموال الربوية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

- الأموال الربوية في النظام المالي الحديث تمثل أموالًا افتراضية منتفخة بلا قيمة حقيقية، وتراكم هذه الأموال يؤدي بشكل مستمر إلى:
  - **تضخم عالمي مستمر، انخفاض القيمة الشرائية للعملات.**
  - **ارتفاع الديون العامة والخاصة.**
  - **تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة جداً.**

الربا والديون العالمية

- ديون العالم تتجاوز ٣١٤ تريليون دولار، معظمها مرتبط بالفوائد الربوية.
- الديون تفرض على الدول دفع مبالغ هائلة مقابل خدمة الدين؛ فيتم استنزاف أموال الدولة وعوائد مواردها لصالح المرابين، بدلاً عن انفاقها في مشاريع الخدمات والبنية التحتية للاقتصاد ومشاريع الوصول إلى القوة الاقتصادية والقوة الشاملة **كالتعليم، الصحة، البنية التحتية، والزراعة** وتحقيق الاكتفاء وغيرها.

الربا وأزمة القوة الشرائية

- تفقد النقود الورقية قيمتها في ظل الفوائد الربوية. وترفع برامج التيسير الكمي مستويات التضخم؛ فتضعف القدرة الشرائية للمواطن، وتكون النتيجة: **تعثر نهوض الإنتاج المحلي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتزايد الفقر، وتراجع الإنتاج المحلي، وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وفقدان الشعب الفئة المستهلكة للقدرة الشرائية مع القبول بتحويله إلى الاستيراد الشامل.**

شهد النظام النقدي العالمي تراجعًا حادًا في نسبة النقود الورقية مقابل النقود الإلكترونية والائتمانية خلال الفترة من 1948م إلى ٢٠١٠م. ففي عام 1948م كانت الأوراق النقدية تمثّل نحو ١٧٪ من الكتلة النقدية، وكان الذهب والفضة يشكّلان نسبة معتبرة من النقد الحقيقي المرتبط بقيمة مادية قائمة.

ثم انخفضت نسبة النقود الورقية بحلول عام **2010م إلى أقل من ٣٪** من إجمالي الكتلة النقدية، بينما أصبحت **الغالبية الساحقة أموالًا إلكترونية وائتمانية تنشأ من خلال القيد في أجهزة الحاسب البنكية بلا أي غطاء وربط بالإنتاج. وهذا التحوّل مثّل انفصالًا شبه كامل للنقود عن الاقتصاد الحقيقي، وقد ساهم في تعميق اختلالات التوزيع الاقتصادي.**

والمفارقة؛ أن الذهب نفسه لم يسلم من هذا التحوّل؛ فالذهب في التداول لم يعد ذهباً (مادياً) حقيقيا؛ بل كـ ذهب بنكي وورقي في شكل (شهادات، عقود)، يتم تداول ملكيته دون رؤية الذهب ومن غير حضور أي جرام منه، **وقد شكل هذا الاحتيال استدراجاً ماكراً للذهب إلى دائرة النقود الائتمانية (الالكترونية) الفاقدة للقيمة والمنفصلة عن الإنتاج.**

اعترافات بخطر الربا وضرره الاقتصادي والاجتماعي من أكاديميين (من غير المسلمين)

الخبير الاقتصادي (عربي)	اسمه بـ (English)	موقفه من الفائدة/الربا وضررها
مايكل هدسون	Michael Hudson	• الفائدة والديون هي آلية لاستخراج الفائض الاقتصادي من المجتمع وتحويله من الاقتصاد المنتج إلى القطاع المالي. • أن تراكم الفائدة يـؤدي إلى قتل الاقتصاد الحقيقي، تآكل الأجور، البطالة، والفقر، ويصف ذلك بأنه شكل حديث من العبودية المالية.

الخبير الاقتصادي (عربي)	اسمه بـ (English)	موقفه من الفائدة/الربا وضررها
فالنتين كاتاسونوف	Valentin Katasonov	• يعتبر النظام المالي العالمي قائمًا على الربا بوصفه خلقًا للمال من العدم ثم استرداده مضاعفًا. • الفائدة تؤدي إلى تجويع الشعوب، وتدمير السيادة الاقتصادية، وتحويل الدول إلى رهائن دين. • الربا جوهر الأزمة لا عرضًا منها.
جوزيف ستيغليتز	Joseph Stiglitz	• الفائدة المرتفعة والديون طويلة الأجل، تخنق الاستثمار الحقيقي وتحول البنوك إلى مؤسسات ربحية على حساب المجتمع، وتؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى، وزيادة الفقر.
جون بيركنز	John Perkins	• القروض ذات الفائدة كأداة إخضاع اقتصادي وسياسي، إذ تُغرق الدول بالديون ثم تُجبر على سياسات تؤدي إلى الفقر، وتجريد الموارد، وتدمير معيشة الشعوب.
توماس بيكيتي	Thomas Piketty	• العائد المالي المتراكم من الأدوات المالية والفائدة يتفوق على النمو الحقيقي، ما يؤدي إلى تراكم الثروة دون إنتاج، وتعميق اللامساواة، وتحويل النظام الاقتصادي إلى نظام يخدم أصحاب رأس المال المالي على حساب العمل.
برانكو ميلانوفيتش	Branko Milanovic	• تدفقات رأس المال والفوائد العالمية تؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوت بين الدول، حيث تُحوَّل فوائض الدول الفقيرة إلى خدمة الديون، ما يفسر استمرار الفقر والتجويع.

الفصل السادس
الربا وأثره على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية

الربا وعلاقته بإعاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- يمنع الربا فريضة الدوران الاقتصادي ويميت آلية انتقال الفرص الاقتصادية للفئة المحتاجة للتمكين، للطبقة المتوسطة والفقيرة. ويصبح تمكين المجتمع من الإنتاج صعبًا في ظل الإقراض بفائدة وفي حدود الأغنياء القادرين على تقديم الضمانات وهم في الغالب هم من يمتلك مباني وعقارات كبيرة والرهون التي لا يمتلكها الفقراء، **وهذا أحد أسباب ترسيخ الفقر وتوسيع انتشاره.**
- **الربا يمنع نمو المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة ويحد من الاكتفاء الذاتي.**

الآلية الاقتصادية للضرر

١. القروض الربوية تركز الثروة في أيدي عدد قليل.
٢. ارتفاع تكاليف التمويل يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات والخدمات.
٣. الفقراء يظلون مستهلكين غير منتجين فتتسع دائرة الفقر.
٤. تموت المشاريع الإنتاجية المحلية في ظل الإغراق والاستيراد.
٥. تضعف العملة وتفقد قيمتها تدريجياً انعكاسا لارتباطها بالنقد الأجنبي الربوي، وهذه الجزئية معناها الفعلي هو: (**قبول الأنظمة بتوزيع حصص التضخم الربوي على الشعوب**).

الربا والاحتكار وتأثيره على التنمية المحلية

الاحتكارات المرتبطة بالربا:

- تمنع الاعتماد على الإنتاج المحلي.
- تفرض استيراد المواد الأساسية من شركات عالمية محددة يجعل المجتمع مرهونًا بالخارج.
- توسع دائرة الفقر والفشل الاقتصادي.

الربا وتدمير الاقتصاد والإنتاج المحلي

- الربا يؤدي إلى ركود اقتصادي، تضخم، بطالة، وركود المشاريع المحلية.
- الفائدة على القروض تجعل أصحاب المال ينجرون لإغراءات الربح السهل من استثمار أموالهم في البنوك والشركات المضاربة في الأسهم وأسواق المال من غير إنتاج للسلع والمنتجات التي فيها نفع وتلبية لطلب الشعوب.
- تعتمد سياسات الاقتصاد الكلي على **الربا** باعتباره الأداة المركزية لضبط السوق وإدارة الكتلة النقدية والتحكم في الدورة الاقتصادية، غير أن هذه الآليات الربوية لا تخدم في حقيقتها استقرار الاقتصادات الوطنية ولا مصالح الشعوب، بل تعمل أساسًا لصالح **قوى النهب المالي العالمي** وشبكاتها المحلية التابعة. ويأتي في مقدمة هؤلاء أصحاب رأس المال الأجنبي ورأس المال «المُجنَّس»، المرتبطون تمويليًا ومؤسسيًا بالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والكيانات المالية التابعة لها.
- وهذا النموذج يؤدي إلى تكريس التبعية ودمج الاقتصادات بالاستيراد، وتعطيل الإنتاج المحلي، وتعميق الاعتماد على الخارج، **وهو ما يشكّل أحد الأسباب الجوهرية والمباشرة لانعدام التنمية الحقيقية واستدامة التخلف الاقتصادي في هذه البلدان.**
- وقد خضع هذا النموذج لاختبارات تاريخية طويلة كشفت بوضوح انحرافه عن الصواب، حيث راكم العالم منذ تأسيس نظام (بريتون وودز عام ١٩٤٤م) وحتى عام ٢٠٢٥م سلسلة متتابعة من الأزمات المالية، والاختلالات التنموية، واتساع دائرة الفقراء دون توقف.
- **لقد أثبتت هذه التجارب، نظريًا وعمليًا، فشل الرؤية الربوية في تحقيق الاستقرار أو العدالة أو التنمية، بل أكدت أنها تشكّل أحد الأعمدة الرئيسة لإعادة إنتاج التبعية، وتعميق نهب الموارد، وتعطيل سيادة الشعوب على قرارها الاقتصادي.**

الفصل السابع
الخلاصة والحلول العملية

اولاً: الخلاصة

(١)

- الربا يُعد المدخل الرئيسي للهيمنة الاقتصادية على الدول والشعوب
- الربا يؤدي إلى الحتميات التالية:
  - **الفقر الشامل وانتشار البطالة**
  - **تقييد نمو الاقتصاد المحلي.**
  - **مراكمة الثروة في أيدي قلة محدودة.**

(٢)

الربا يقود العالم إلى أزمة دائمة في الإنتاج، الثروة، والاكتفاء الذاتي، والأموال الربوية لا تضيف قيمة للثروة العامة، وتؤدي إلى:

- تضخم مستمر، ركود اقتصادي، بطالة.
- توسعة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- ضعف المشاريع المحلية ونقص الإنتاج.

الامتناع عن الربا والعمل بنظام بيع حقيقي وإنتاج فعلي هو الطريق لتحقيق عدالة اقتصادية وتنمية حقيقية.

(٣)

- الوضع الاقتصادي والمشاكل المالية في النظام المالي العالمي في الوقت الراهن تقدم أكبر شاهد على عظمة الله الخالق وكماله وكمال رؤيته وتشريعاته الاقتصادية والشاملة.
- منع الربا وتجريم التعامل به هو العمل الذي تحتاج إليه البلدان والشعوب في

ظل الوضع المعيشي الراهن المليء بالمشاكل والظلم والفوارق والمشاكل الكارثة المنتشرة في كافة شؤون الحياة ومجالاتها.

- الامتناع عن الربا ليس مجرد نص ديني فقط، بل استراتيجية مطلوبة وضرورة قصوى للخروج من الوضع الراهن المليء بالصعوبات والظلم الاقتصادي الكبير جداً.
- التجارب في بنجلاديش (بنك الفقراء) و(في ماليزيا) أثبتت نجاح التمويل الإسلامي في تحسين المعيشة، تقليل البطالة، ونقل عشرات الملايين من الفقر المدقع إلى الإنتاج والكفاية والعزة والاكتفاء الذاتي.

ثانياً: الحلول العملية

١. الالتزام بسياسات مالية ونقدية غير ربوية.

(التحرر من الارتباط بسياسات **تحقق مصالح الكيانات العالمية التي تستخدم الربا للهيمنة والتحكم والنهب واستغلال موارد وخام البلدان الغنية بالثروات** وتستخدم التضليل للشعوب بإقناعها بأنها نامية لتسهيل واطالة أمد الاحتلال الاقتصادي والنهب).

(الالتزام الفعلي بتحريم الربا ليس فقط لأسباب دينية فقط؛ بل لأنه يمنع النمو الحقيقي ويؤدي إلى الظلم الاجتماعي والاقتصادي ويرسخ التبعية للخارج ويزيد من فرص الهيمنة لقوى النهب الربوية).

٢. اعتماد آليات التمويل المعتمدة في الاقتصاد الحقيقي، المتوافقة والملتزمة برؤية القرآن والتشريعات الإلهية.

٣. اعتماد سياسات اقتصادية قائمة على جعل المستهلكين منتجين هذه عمود مركزي في تحقيق التوازن ومن أساسيات تحقيق الاكتفاء.

٤. اعتماد سياسات تجارية واستثمارية تجرم وتمنع الاحتكار (عدم تسجيل

مشروع اقتصادي برأس مال مملوك لجهة أو عائلة واحدة، بل برأس مال يشارك فيه أكبر عدد ممكن من الشعب-إذا كان صاحب المشروع يريد استثمار ٢ مليار ريال فتح الاكتتاب لـ ٢٠٠٠ الفين شخص من مليون ريال). ويمكن المتقدم المحتكر أن يشارك في مشاريع أخرى بنفس الطريقة.

٥. **اعتماد المدخلات المحلية في كل ما هو متوفر محلياً وممكن انتاجه، ومنع ثغرات تسميات المنتج الوطني القائم على مدخلات مستوردة بتقييد (الوطني) بما كان يعتمد على مواد محلية فقط أقل شيء بنسبة ٨٠٪ .**

٦. **اقراض الفقراء بلا فوائد، والأولوية لسكان الريف وتنميتهم**

(تجربة ماليزيا وبنجلاديش) أثبتت نجاحاً كبيراً لقروض بلا فائدة ومن غير ضمانات نهائياً وحققت نسبة سداد ٩٩٪ بينما القروض الربوية بالرغم من الرهون نسبة سدادها من ٧٥٪ وأدنى. **وهذا يقدم شهادة لله على كماله وكفاءة تشريعاته.**

٧. **اعتماد سياسيات اقتصادية تركز على الإنتاج الحقيقي لما فيه نفع وما يلبي طلب الشعوب كأساس لأي نشاط اقتصادي**

٨. **إعادة النظر في التعليم بشكل عام واعتماد مناهج وأدبيات اقتصادية ومالية وتجارية تتوافق مع الاقتصاد الحقيقي النافع، مع توعية وتوضيح بالفرق بين المال الحقيقي والمال الربوي، وجعل مخرجات التعليم مرتبطة بالاقتصاد والإنتاج ضرورة لكل بلدان الأمة الإسلامية. لكي يكون التعليم ومخرجاته نافعاً ورافداً للإنتاج ومساهماً في تحقيق وترسيخ الأمن الاقتصادي والغذائي والمالي والصحي للشعوب.**

❊❊❊

تم بحمد الله وتوفيقه.

المراجع

١. القرآن الكريم
٢. دروس من هدي القرآن.
٣. كتاب اقتصادنا للشهيد محمد باقر الصدر رضوان الله عليه.
٤. كتاب المشكلة الاقتصادية الأسباب والحلول، محمد محمد أحمد الآنسي ٢٠٢٣

تعريف بالباحث كاتب الورقة

محمد محمد أحمد الأنسي.

- **خبير في الاقتصاد والأمن الاقتصادي.**
- **باحث أكاديمي له العديد من المؤلفات منها:**

١. كتاب المشكلة الاقتصادية "الأسباب والحلول" ٢٠٢٣م

٢. كتاب الأمن الغذائي العالمي "علاقة اليهود بتدمير الاكتفاء وتجويع الشعوب" ٢٠٢٥م

٣. ورقة عمل بعنوان (الفرق بين البيع والربا).

٤. ورقة عمل بعنوان (التناقضات الاقتصادية في الضريبة).

٥. ورقة عمل بعنوان: (مفهوم القيمة ومقوماتها وعلاقة اليهود بتدمير القيمة).

٦. ورقة عمل بعنوان: (دور الزكاة والأوقاف في التنمية).

وغيرها..

عمل في العديد من الأعمال آخرها:

رئيسا لدائرة الشؤون الاقتصادية والتنموية في مكتب رئاسة الجمهورية من ٢٠٢٠ إلى نهاية ٢٠٢٤